يتكون من محور واحد يتعلق بـ«السياسة العامة للحكومة»

العدساني والمويزري يتقدمان بطلب استجواب لرئيس الوزراء

كتب عمر الراشيدي ومصطفى كامل

تقدم النائبان رياض العدساني وشعيب المويزري امس إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بطلب استجواب موجه إلى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بصفته يتكون من محور واحد.

ويتعلق محور الاستجواب المقدم من قبل النائبين لسمو رئيس مجلس الوزراء بـ "السياسة العامة للحكومة" وفق ما جاء في الصحيفة المقدمة.

ومن جانبه أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن النائبين شعيب المويزري ورياض العدساني تقدما رسميا باستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء من محور واحد، مشيرا إلى انه ابلغ رئيس الوزراء بذلك وسيتم ادراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

وقال الغانم في تصريح بمجلس الأمة انه تعامل مع الاستجواب وفقا للمادة ١٣٥ من اللائحة الداخلية للمجلس وتم ابلاغ رئيس الوزراء، موضحا ان دور الاستجواب سياتي بعد الاستجواب الذي قدم الأربعاء الماضي.

وأوضح ان ادراج الاستجواب على جدول الاعمال لتحديد موقع مناقشته، ويحق لرئيس الوزراء تاجيل الاستجواب إلى الجلسة التالية وفقا للمادة ١٣٥ من اللائحة، لعدم استكمال المدة المحددة من وقت تقديم الاستجواب حتى موعد الجلسة المقبلة.

وعن امكانية دمج الاستجوابين المقدمين لسمو رئيس مجلس الوزراء اشار الغانم إلى ان هذا الأمر يرجع الى الإجراءات اللائحية وانه حتى الآن لدي استجوابان تم ادراجهما على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

ومن جانب آخر كشف الغانم عن وجود طلب آخر سيكون من ضمن الموقعين عليه بمفهوم اشمل وادق بان يتم التحقيق في حقيقة هل هناك تزوير في الجناسي ام لا.

وقال الغانم "اشكر الزملاء النواب على التفاعل مع ما اثير في جلسة الثلاثاء، وأؤكد ايضا للشعب انني ومجموعة كبيرة من النواب سنتابع ما اثير في تلك الجلسة".

وتمنى الغانم ان يصوت المجلس بالإجماع على الطلب معلنا انه سيزود اللجنة المعنية ومجموعة من النواب بكل الحالات التي عرضها في جلسة الثلاثاء.

وشدد على ضرورة ان تكون هناك اجراءات حكومية حازمة وواضحة تجاه هذا الملف، مؤكدا انه بعد انتهاء اللجنة المعنية من التحقيق سيتقدم مع مجموعة من النواب بتشريعات تعالج هذه المشكلة.

وقال "لدينا ارقام وهناك زيادة غير طبيعية وكما قلت في الجلسة الماضية نحن لا نجزم بوضعية وماهية هذه الزيادة إلا ان هناك حالات تزوير واضحة عرضتها في الجلسة وسأقدمها الى لجنة التحقيق". وبين ان "كل كويتي حقيقي سواء من ابناء القبائل او الحضر وجميع الطوائف الموجودة في الكويت لا يرغب في اي تزوير في الهوية الوطنية".

وأكد "اننا في نفس الوقت سنظل مساندين بقوة لرفع الظلم عن اي كويتي يتعرض للظلم في هذا الملف ولذلك نحن نسير بخطين متوازيين فلا نقبل بالتزوير ولا نقبل ايضا باي خطأ او ظلم يقع على اي مواطن".

ومن جانبه أعلن النائب شعيب المويزري عن تقديمه والنائب رياض العدساني استجوابا إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك عن السياسة العامة للحكومة مؤكدا انه حق دستوري لا يدعو إلى الانزعاج.

وتمنى المويزري على سمو الشيخ جابر المبارك خلال تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن يصعد المنصة ويطلع أبناء الشعب الكويتي على الحقائق بخصوص ما ورد في الاستجواب.

ولفت إلى أن إشاعات الحل أو الإبطال لن تثنيه عن القيام بدوره الرقابي، مؤكدا أن الاستجواب سيكون راقيا وستعم الفائدة الشعب حيث سيعرف الحقائق المتعلقة بالسياسة العامة.

وقال إنه سيقدم ما لديه من وثائق ومستندات عن حقيقة محور الاستجواب، كاشفا عن تجهيزه ثلاثة استجوابات لثلاثة وزراء وأنه سيقدم استجوابا منها الأسبوع المقبل بعد أن انقضت مهلة الحكومة.

وأعرب المويزري عن رفضه أي توجه حكومي بطلب جلسة سرية وأي محاولة للشطب أو الإحالة إلى (الدستورية) أو (التشريعية) أو التشكيك في دستورية الاستجواب، كما أكد أن الدمج لا يجوز.

وقال النائب رياض العدساني إن الاستجواب متعلق بالسياسة العامة وتدهور أوضاع البلد في كل المجالات وعدم التنسيق في السياسة العامة وتراجع البلد في المؤشرات العامة وزيادة معدلات الفساد.

وأوضح العدساني أن الهدر والمصاريف زادت وهناك جهات تحتفظ بإيرادات قيمتها ٢٠ مليار دينار بينما تتجه الدولة لإصدار سندات الدين، وأنه من باب أولى إحالة هذه الإيرادات إلى الاحتياطي العام لتعزيز ميزانية الدولة.

وأكد العدساني أن البرنامج الحكومي ضعيف ومتهالك وأن المحاسبة ليست تأزيما وإنما لكشف الحقائق، معتبرا أن التأزيم هو الوقوف ضد الرقابة النيابية ومساندة حكومة لا تعمل.

واعتبر العدساني أن الاستجواب جاء في وقته، وأن مساعي البعض لتأجيل الاستجواب ومنح الحكومة فرصة لم يعد لها مجال في ظل اختلاف الحكومة فيما بينها في الجلسة الأخيرة ولم يعد مقبولا أن نمهلها اسبوعين.

وفيما يلي ابرز ما جاء في الاستجواب:

قال تعالى: «إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا» الأحزاب.

من منطلق إيماننا التام بعظمة الأمانة وجسامة المسؤولية التي أوكلنا بها الشعب الكويتي عند بالمحافظة على الوطن ومقدراته والدفاع عن مكتسباته وحقوقه، وبرا بقسمنا وصونا لهذه الأمانة والتزاما بأداء مسؤولياتنا في الرقابة والتشريع كان لزاما علينا المساءلة السياسية لفقدان السلطة التنفيذية مبدأ الشفافية والمصداقية وتخليها عن مسؤولياتها الأمر الذي تجم عنه التعدي الصارخ على الدستور، وهو المرجع والميثاق الرئيسي الذي يحفظ حقوق وواجبات الشعب الكويتي. وقد نصت المادة (6) من الدستور على أن (نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور).

إن الدستور والقواعد القانونية أساسها تنظيم الأمور وفق معايير موضوعية تحقق العدالة والمساواة دون انتقائية أو مزاجية أو تمايز أو الكيل بمكيالين أو المساس بكرامة وحرية الآخرين ولا تختلف الإجراءات باختلاف الأفراد وهذا ما نصت عليه المادة (29) من الدستور: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». وكذلك نصت المادة (7) من الدستور على أن: «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». إذ تؤكد أن الحكومة أخلت بهذا المبدأ ونرفض رفضا قاطعا الإخلال بالمواد الدستورية.

ولما كان الدستور قد نص في مادته رقم (17) على أن: (الأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن) فقد أخذنا على عاتقنا حماية الأموال العامة وصونها، واستنادا على التقرير السنوي لديوان المحاسبة والبيانات والمؤشرات المالية المرصودة لدى الجهات الرقابية والتي رصدت انحرافات مالية جسيمة في نتائج تحليل البيانات المالية للجهات الحكومية والذي لا يتماشى مع سياسة الحكومة المعلنة بترشيد الإنفاق بل خالفت قواعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة ولم تنفذ بما نصت عليه ما انعكس سلبا على الحساب الختامي لوزارات الدولة والجهات التابعة لها.

وبما أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الأول عن رسم السياسة العامة للحكومة ويتولى رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة وذلك حسب ما جاء في المادة (127) من الدستور والتي تنص على أن: (يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة).

وبما أن مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء المستجوب هو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية).

إلا أن سياسة الحكومة المعمول بها لا تتسم بالفعالية بل قامت بالتوسع في الصرف وبعضها من غير وجه حق ما تسبب بهدر الأموال العامة دون إنجازات حقيقية وهيمن عليها الغموض والعبث وانتشار الفساد وتغلغل في أروقتها، ما تطلب منا تفعيل دورنا الرقابي للنهوض وتحقيق متطلبات وتطلعات الشعب الكويتي والتماس همومهم واحتياجاتهم والعمل على معالجة المخالفات والممارسات وذلك لضمان استقامة النهج الحكومي وتحديد مواطن الخلل لتحقيق التنمية الاقتصادية التي ينشدها المواطن عبر خلق مشروع إصلاحي شامل يحافظ على مقدرات الدولة ويرفع مستوى معيشة الفرد.

لقد قدمت السلطة التنفيذية والذي يرأسها رئيس الوزراء المستجوب برنامج عملها لمجلس الأمة والذي حمل عنوان: (نحو تنمية مستدامة) وقد تم بناء على برنامج عملها الهلامي واستمرار سياسة الحكومة بخفض الدعوم المقدمة للمواطنين دون تنويع مصادر الدخل والإيرادات العامة وكان تحقيق (التنمية المستدامة) يتم من خلال جيب المواطن وجعله شماعة للإخفاقات المتتالية دون معالجة حقيقية لأوجه الصرف والهدر التي تقوم بها السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء.

وكيف لحكومة رئيس الوزراء المستجوب وضع برنامج عملها الذي أطلقت عليه (نحو تنمية مستدامة) وهي تتبع سياسة غير واضحة المعالم لا تكفل استدامة الاقتصاد الوطني، بينما حقيقتها التخبط والتفريط بالمسؤولية واستباحة المال العام وعرقلة منظومة إعداد الخطط السنوية، وعلى سبيل الاستشهاد لا الحصر فإن وزارات الدولة والإدارات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة تصرفت وفقا للقوانين واللوائح والقرارات الصادرة من الجهات المختصة وفي الواقع نجدها قد تجاوزت فيما خصص لها من بنود في الميزانيات والاعتمادات المالية.

وكذلك عدم تعاون العديد من الجهات الحكومية مع الجهات الرقابية واستمرار الملاحظات والمخالفات الصارخة في التقارير المعتمدة دون أخذها بالحسبان، وأبرزها المتعلقة بالاستثمارات المباشرة (الداخلية والخارجية) والمشاريع والأمور الإدارية والمالية، إنما تلك السياسة ناتجة عن الإهمال سواء كان بقصد أو دون قصد، كما خلقت بيئة خصبة للفساد وغير صالحة للإنتاج، الأمر الذي يوجب على مختلف الجهات الحكومية تمكين ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين ومراقبي شؤون التوظف من ممارسة اختصاصاتهم والتعاون معهم والعمل على ضمان الحفاظ على المصلحة العامة.

ورغم أن بعض الجهات الحكومية قد حققت أرباحا وصلت إلى 20 مليار دينار أي ما يقارب 60 مليار دولار إلا أن هذه الجهات لم ترحل أرباحها المحققة لخزينة الدولة بل احتفظت بها، في المقابل نجد أن الدولة قد أصدرت سندات بقيمة 8 مليارات دولار أميركي بسبب انخفاض أسعار النفط، إذ إنها متضمنة شريحتين تبلغ قيمة الشريحة الأولى 3.5 مليارات دولار لمدة خمس سنوات وتستحق في عام 2022، في حين بلغت قيمة الشريحة الثانية 4.5 مليارات دولار لمدة عشر سنوات وتستحق الدفع في 2027.

وعلى سبيل الاستشهاد لا الحصر حيث إن استمرار تضخم أرصدة المبالغ المقيدة بحسابي العهد – مبالغ تحت التحصيل، والديون المستحقة للحكومة في العديد من الجهات والتي بلغت جملتها نحو 1.893 مليار دينار كويتي خلال السنوات المالية السابقة بالمخالفة للتعليمات المالية الصادرة في هذا الشأن.

وقد أظهرت أعمال الفحص استمرار ارتفاع المديونيات التي قيدت على الأفراد والشركات والمؤسسات خلال السنوات المالية السابقة بحسابي العهد – مبالغ تحت التحصيل، والديون المستحقة للحكومة ما يشير لوجود حاجة لتعزيز إجراءات تلك الجهات للعمل على تحصيلها أو تسويتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي تضخم أرصدتها والتي من أهم أسبابها عدم قدرة الجهات الحكومة المعنية على تحصيل مستحقاتها عن تلك المديونيات أولا بأول بالإضافة إلى الاستمرار في صرف بعض المبالغ دون وجه حق ومن ثم قيدها كديون عند اكتشاف عدم صحة صرفها لحين تحصيلها وعمد الالتزام باتباع الإجراءات المنصوص عليها في التعليمات المالية (قرار مجلس الوزراء رقم 2/215)، ما يؤكد غياب المتابعة وعدم إنجاز كافة الإجراءات ووضع الضوابط اللازمة لتحصيل تلك الأرصدة.

وقد وضحت المذكرة التفسيرية أن الملكية وراس المال والعمل مقومات يتخلف عنها نوعان من النشاط أحدهما خاص والآخر عام ولذلك حرصت المادة (20) من الدستور على توكيد التعاون بين هذين النوعين وحددت هدفه وهو تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولقد أضيف إلى المادة وصف هذا التعاون بانه "العادل" حتى لا يطغى أي من النشاطين المذكورين على الآخر.

والعدل هنا أمر تقريبي لا يعني التعادل الحسابي أو المناصفة بينهما، فالمسألة متروكة للمشرع داخل هذا التحديد العام المرن، يقدر في كل مجال مدى تدخل الدولة بما يتفق وحالة البلاد ومقتضيات التوفيق بين الصالح العام ومصالح الأفراد، فيوسع نطاق النشاط العام مثلا في الأمور ذات الصلة الوثيقة بأمن الدولة أو أسرارها أو الاقتصاد القومي، في حين يوسع على النشاط الحر مثلا في الأمور التجارية وإشباع الحاجات العامة الجارية والمشرع هو الأمين على أداء هذه المهمة والقيام بهذا التقدير حسب منطق زمانه ومقتضيات الموضوع الذي يشرع له.

ومثلما تسببت الحكومة في خلق أزمة السكن التي أرقت وأرهقت الأسر الكويتية فإنها خلقت أزمة التوظيف ومازالت مستمرة وإنما تفاقمت وازدادت طلبات التوظيف دون التنسيق بين الوزارات المختلفة ولا معالجات جدية لتلك الأزمة والتي باتت تهدد مستقبل الشباب الكويتي، وقد عجزت الحكومة عن مواجهة هذه الأزمة وآثارها التي أدت إلى تدمير طموح الشباب وتحطيم آمالهم ما سوف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البطالة والإضرار بالمجتمع لعوامل عديدة ومنها عدم قدرة الحكومة على استيعاب الشباب وخلق جهات عمل جديدة لهم. وفي الوقت الذي نجد فيه إعلانات طلب العمل للوافدين والاستعانة بهم تماما الصحف الكويتية والعربية وتملأ السفارات، فإننا نجد أن سوق العمل الكويتي يوجب على المواطن انتظار دوره في ديوان الخدمة المدنية ومن ثم توزيعه على الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والتي يرفض معظمها قبول هؤلاء المرشحين من قبل الديوان.

بالرغم من وجود كفاءات كويتية شبابية قادرة على سد احتياجات سوق العمل ومتمكنة من ملء شواغر الوافدين والمستشارين الذين تستعين بهم حكومة رئيس الوزراء المستجوب، والذي لم يضع حدا لتجاوزات وزرائه في هذه التعيينات رغم العلم باستياء الشارع الكويتي من هذه التعيينات والمطالبات المتكررة بوقف الاستعانة بالوافدين واستبدالهم بالشباب الكويتي الذي ينتظر دوره في تعيينات ديوان الخدمة المدنية.

إضافة إلى الاختلالات التي ذكرت والمتعلقة بالتركيبة السكانية وسوق العمل مازالت الحكومة تقوم بتقدير احتياجات أصحاب الأعمال من العمالة بناء على التقدير الشخصي دون وجود آلية ثابتة لتقدير الاحتياج العمالي للمنشآت التجارية المختلفة الأمر الذي يؤدي الى اختلاف تقدير عدد العمالة في نفس النشاط التجاري بين أصحاب العمل رغم وجود نصوص قانونية تلزم ذلك، حيث إن أحد أبرز أسباب تجارة الإقامة وارتفاع عدد العمالة الهامشية في السوق الكويتي هو استمرار عدم وجود لائحة منظمة لتقدير الاحتياج العمالي.

سياسة الحكومة المعمول بها طالت العديد من المخالفات وأبرزها استمرار مخالفة قوانين الدولة وتعطيل بعضها نتيجة تراخ أو إهمال سواء كان عن قصد أو دون قصد ولكن تكرار مخالفات واستمرارها لها آثار وترتيبات سلبية تبين أن الحكومة تعتبرها ممارسات اعتيادية لذا يوجب علينا تحريك المسؤولية والمحاسبة السياسية في مواجهة التجاوزات والمخالفات المتراكمة والتي مازالت مستمرة، وكذلك بسبب سياسة الحكومة غير الواضحة والتراخي مع بعض القياديين في الجهات الحكومية أدى إلى الاستمرار في سوء الأوضاع وفساد بعض الإدارات ومنهم من ساهم باستمرار الفساد وقد تجاهلت الحكومة العديد من الملاحظات والمخالفات والتي تم رصدها من قبل الجهات الرقابية.

وعلى سبيل الاستشهاد فإن مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء المستجوب هو الذي يعين القيادات في الوظائف العامة والتي هي بالأساس تكليف قد وجدت لخدمة وطنية وليست تشريفا للمعينين والمكلفين بها كما نصت المادة (26) من الدستور (الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون).

وليس هذا فقط بل نجد أن حكومة رئيس الوزراء المستجوب لم تراع الاختصاصات بالتعيينات، إنما نجدها تجاهلت هذا الأمر وتداخلت الاختصاصات فعينت من غير ذوي الاختصاص بمختلف الجهات الحكومية وبالأخص في الهيئات التي استحدثت مؤخرا، ما تسبب بإعاقة العمل، وأحدث خللا في مبدأ العدالة والمساواة بالرغم من توافر كفاءات وطنية ذات اختصاص وخبرة قادرة على التنفيذ بأقصى درجة من المهنية والشفافية والكفاءة، ما يشير إلى أن بعض تلك التعيينات طاردة للكفاءات ومخالفة للغرض من إنشاء تلك الهيئات والإضرار بالمصلحة العامة للدولة وأموالها.

وعلى الرغم من تكرار الملاحظات والمخالفات المذكورة في التقارير المعتمدة من الجهات الرقابية إلا أن الحكومة استمرت في نفس النهج، الأمر الذي يتطلب النهوض وتصحيح المسار وتحسين الأوضاع واستغلال الموارد وعدم التفريط بالمسؤولية ووقف التوسع بالصرف والهدر وضبط الإنفاق الحكومي، والحفاظ على حقوق المواطنين والأجيال القادمة، وخلق فرص عمل للحد من طوابير الانتظار إضافة إلى تعزيز القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل وذلك لتحقيق العدالة والمساواة والشفافية والتنمية المستدامة ورفع مستوى المعيشة دون المساس بالمستوى المعيشي للمواطنين وقدراتهم.

نصت المادة (99) من الدستور على أن: (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة).

كما نصت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة في المادة رقم (121) على أن: (لكل عضو أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم بما في ذلك الاستفهام عن أمر يجهله العضو والتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه ولا يجوز أن يوجه السؤال إلا من عضو واحد ويكون توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء أو إلى وزير واحد).

ونصت المادة (124) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن (يجيب رئيس مجلس الوزراء أو الوزير على السؤال في الجلسة المحددة لنظره ولرئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص أن يطلب تأجيل الإجابة إلى موعد لا يزيد على أسبوعين، فيجاب إلى طلبه، ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس، ولرئيس مجلس الوزراء أو الوزير بموافقة موجه السؤال أو في حالة غيابه أن يودع الإجابة أو البيانات المطلوبة في الأمانة العامة للمجلس لإطلاع الأعضاء عليها ويثبت ذلك في مضبطة الجلسة).

وفي الحكم الصادر بتاريخ 11/4/2005 بشان طلب تفسير المادة (99) من الدستور بالارتباط مع المواد 50-102\1-117-123-127-130 من الدستور والمواد 27-47-121-122\1-123-124-125-131 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شان اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وجاء قضاء المحكمة في التفسير كالآتي:

أولا: إن السؤال البرلماني بوصفه أداة من أدوات الرقابة البرلمانية وسبيلا لتتبع نشاط الحكومة ووسيلة من وسائل ممارسة رقابة مجلس الأمة على أعمال الحكومة وتصرفاتها يعد من مقتضيات النظام النيابي ومن خصائصه الجوهرية ومستلزماته.

ثانيا: إن المقصود بالسؤال البرلماني هو طلب بيانات أو استفهام عن أمر محدد يريد السائل الوقوف على حقيقته أو استفسار عن مسألة أو موضوع معين أو واقعة بذاتها، أو استيضاح عن أمر مجهول أو مفروض أن السائل على الأقل يجهله، أو توجيه نظر إلى أمر من الأمور، أو التحذير من تصرف ما، أو لدرء خطر قد يتوقع حصوله.

ثالثا: إنه يتعين أن يكون السؤال مختصا بشأن عام، أو بمسألة عامة ترتبط بمصلحة الكثيرين من الناس، أو تتصل بالمبادئ التي ينبغي أن تسير عليها الحكومة في تصرفاتها.

رابعا: إن السؤال البرلماني هو من الحقوق النابتة لعضو مجلس الأمة، وأنه متى توافرت في السؤال شرائطه ومقوماته وحدوده الدستورية، فإنه لا يسوغ وضع قيد على إرادة عضو المجلس في استعمال هذا الحق فيما يرى الحاجة إليه، والحصول على الإجابة المطلوبة، أو وضع العراقيل التي تحول بينه وبين استعماله لهذا الحق، أو تقييده على أي وجه من الوجوه.

خامسا: إنه لا يجوز أن يكون من شان السؤال المساس أو الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وذلك بإفشاء أسرارها – العسكرية أو الأمنية – لدواعي المصلحة العامة التي تعلو فوق كل اعتبار، ولا يجوز أن يكون من شان السؤال التدخل فيما يتصل بأعمال السلطة التنفيذية في تصريف شؤون سياسة الدولة الخارجية أو التدخل في شؤون السلطة القضائية أو التعدي على حقوق الأفراد أو تناول خصوصياتهم أو إفشاء أسرارهم أو التعريض بهم.

سادسا: إن السؤال الذي يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء يكون في نطاق اختصاصه المحدد له طبقا للدستور عن السياسة العامة للحكومة، ويكون توجيه السؤال إلى الوزير في المسائل والأمور التي تدخل في اختصاصه أو في نطاق أعمال وزارته بحسب الأحوال.

سابعا: إنه على المسؤول واجب الإجابة عما يوجه إليه من سؤال في إطار الضوابط الدستورية المقررة، وأن له الحق في الرد على السؤال بما عسى أن يراه مناسبا من بيان يفي بما هو مطلوب، دون أن يكون من شان السؤال إلزامه بتقديم مستندات أو أوراق أو وثائق مؤيدة أو مثبتة لصحة إجابته، ما لم ير المسؤول تقديمها توضيحا لإجابته عن السؤال أو أنها لا تكتمل من دونها.

ثامنا: إن الرقابة يمارسها مجلس الأمة عن طريق الأسئلة تتم داخل المجلس، وبالتالي فإن الإجابة المطلوبة من المسؤول هي عن الأسئلة التي تدرج بجدول أعمال الجلسة المعينة لنظرها – بعد توافر صلاحياتها واستيفاء مقوماتها – ولمجلس الأمة وحده تقرير هذا الشأن دون إلزام عليه بوجوب التقيد بنظر الأسئلة بحسب تاريخ ورودها.

تاسعا: إن الأمر في شان السؤال يتوقف على إرادة العضو السائل، ولا يسوغ فرض طريقة محددة للإجابة على السؤال دون مشيئة السائل، وللمسؤول أن يجيب عن السؤال شفاهية طالما لم يطلب منه الإجابة بخلاف ذلك، أو يجيب عن السؤال كتابة إذا كان السؤال لا تتناسب أو تتاح معه الإجابة عليه شفاهية.

عاشرا: إن تعقيب السائل على إجابة المسؤول يقتصر على التعليق على الإجابة أو على محض استيضاح أمر فيها بقي غامضا على السائل، دون استرسال في ذلك، أو التطرق إلى موضوعات أخرى تبعد عن موضوع السؤال، أو توجيه أسئلة إضافية من السائل.

ولقد تمت مناقشة موضوع عدم الرد على أسئلة النواب في مجلس الأمة وقد لقي عدم رد الوزراء على أسئلة النواب استياء شديدا من قبل عدد كبير من النواب وهذا مخالف للمبادئ الدستورية واللائحة الداخلية، أو الرد على بعضها بعدم دستورية السؤال أو الإجابة بشكل يخالف الحقيقة، الأمر الذي أصبح فيه النائب مغيبا عن معرفة كامل المعلومات، وعاجزا عن متابعة أعماله الموكلة إليه ألا وهي الرقابة وتلك الممارسات التي يقوم بها الوزراء تتماشى مع سياسة رئيس مجلس الوزراء كونها أصبحت عرفا للحكومة فهو مخالف لكل القواعد الدستورية.

ومثال على ذلك فقد جاءت ردود بعض الوزراء غير صحيحة وتختلف عن البيانات والمعلومات الحقيقية التي تمتلك بشأنها الدليل القاطع واليقين بانها مغلوطة وتضلل الرأي العام مما يثبت عدم صحة ردودها، الأمر الذي يعتبر انتقاصا لممثلي الأمة من قبل رئيس مجلس الوزراء المستجوب وأعضاء حكومته الذين لا يمكنون النواب من ممارسة أعمالهم الرقابة متذرعين دوما إما بعدم دستورية الأسئلة وإما بعدم إيجاز الاسئلة وإما بالرد بمعلومات مغلوطة تختلف عن الواقع وبما أن هذه المخالفات متكررة بشكل غير مقبول ومن الغلب الوزراء فانها تشكل بما لا يدع مجالا للشك انها سياسة عامة لحكومة رئيس مجلس الوزراء المستجوب، وليس هذا فقط بل أن بعض الوزراء طلب مهلة أسبوعين للرد ومن ثم الإجابة بعد انتهاء المهلة بعدم دستورية السؤال، تراخت السلطة التنفيذية برئاسة رئيس الوزراء المستجوب عن حماية الأموال العامة، وأبرز ما يمكننا الاستشهاد به (مدينة صباح السالم الجامعية ومشروع المطار الجديد ومشروع مستشفى جابر ومشروع استاد جابر ومشاريع الطرق والمستشفيات والعلاج السياحي سواء عن طريق وزارة الصحة ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية، والتجاوزات المالية للمكاتب الصحية والأراضي الصناعية والزراعية ومصاريف ديوان رئيس الوزراء المستجوب، وتجاوزات أخرى عديدة بمختلف الجهات الحكومية).

وقد تراخت السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الوزراء المستجوب في تطبيق الغرامات على العقود والمشاريع التي تأخر تسليمها ولم تقم بحاسبة المتسببين بكل ذلك وهي بذلك خالفت نص المادة 17 من الدستور، كما تراخت في تطبيق القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، كل ذلك يؤكد على العبث في الأموال العامة وهدرها وانتشار الفساد وتراخي الحكومة في محاربته والدليل على ذلك تقدم مركز الكويت في مؤشرات الفساد وعلى الرغم من اعتراف رئيس الحكومة بوجود الفساد المالي الإداري واستمراره لم يحرك ساكنا لمحاربة الفساد ولا الفاسدين. ولا يمكننا غض الطرف عن ترتيب الكويت في جميع المؤشرات العالمية سواء الخاصة بمدركات الفساد أو حتى المؤشرات البيئية ولقد أصبحت الكويت في أعلى قوائم المؤشرات العالمية للفساد.

وختاما، فإن كل ما تم ذكره والاستشهاد به في صحيفة الاستجواب موثق ومدعم بالأدلة والمستندات واستنادا على تقرير ديوان المحاسبة والرقابة المالية والجهات الرقابية لوجود العديد من الملاحظات والمخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والإنشائية الصارخة التي تم تدوينها، واستمرار عدم معالجة وزارات الدولة والجهات التابعة لها لكثير من الملاحظات المتكررة الواردة في تقارير الديوان بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الأعمال وهي من صميم اختصاص رئيس مجلس الوزراء، ومن منطلق استشعارنا بعظم المسؤولية ونقل الأمانة وحجم القضايا والاستحقاقات الوطنية فإننا نتحمل مسؤولياتنا الكاملة أمام الله سبحانه وتعالى وثم الشعب الكويتي الذي حملنا أمانة تمثيله للمحافظة على الوطن ومقدراته وحقوقه لذا نتقدم باستجوابنا هذا لسمو رئيس مجلس الوزراء وأضعين نواب الأمة وممثليها أمام مسؤولياتهم الدستورية والوطنية والتاريخية، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لوطننا الكويت.

المويزري والعدساني في طريقهما لتقديم الاستجواب (تصوير: صالح محمد)

- الغانم : استجواب المويزري والعدساني إلى رئيس الوزراء سيدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة
- دمج الاستجوابين تحكمة الإجراءات اللائحية ويحق لرئيس الوزراء طلب التأجيل
- سأكون من الموقعين على طلب للتحقيق في ما أثير بالجلسة الماضية بخصوص تزوير الجناسي

- لدينا أرقام وزيادة غير طبيعية في الأعداد ويجب أن يكون هناك إجراءات حكومية تجاه هذا الملف
- هناك حالات تزوير واضحة عرضتها في الجلسة وسأقدمها إلى لجنة التحقيق
- سنظل مساندين بقوة لرفع الظلم عن أي مواطن يتعرض للظلم في هذا الملف
- أي كويتي حقيقي لا يرغب في اي تزوير في الهوية الوطنية
- المويزري: استجواب المبارك فرصة لعرض الحقائق بشأن السياسة العامة بالوثائق والمستندات
- الاستجواب سيكون راقياً وشانعات الحل أو الإبطال لن تثنيني عن القيام بدوري الرقابي
- أرفض أي توجه حكومي بطلب جلسة سرية أو التشكيك في دستورية الاستجواب
- العدساني : الهدر والمصاريف زادت وهناك جهات تحتفظ بإيرادات قيمتها 20 مليار دينار
- البرنامج الحكومي ضعيف ومتهالك والمحاسبة ليست تأزيماً وإنما لكشف الحقائق